

ظاهرة التنوين: مفهومها وعلاقتها

د. البشتي الطيب بشنة

جامعة السابع من أبريل

توطئة: تتميز لغتنا العربية عن بقية اللغات الإنسانية بخصائص عدة، من أهمها ظاهرة التنوين، فالمتتبع لهذه اللغة يجد الكثير من كلماتها ما يقتضي أن يكون في آخرها ضمتان، أو فتحتان، أو كسرتان، تتطلبها طبيعة المقام الكلامي، أو التنغيم الصوتي، أو دواعٍ أخرى، مثل قولك: فاز خالدٌ، وقرأت كتاباً، ومررت برجلٍ، وكان الأصل أن تكتب هذه الكلمات وأمثالها، كما يكتبها العروضيون هكذا: خالدُنْ، وكتابُنْ، ورجلِنْ، بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة، لتحدث هذه النون في تلك الكلمة جرساً موسيقياً، وتنغيماً صوتياً، له دلالة في الكلام، على ما سنعرف .

غير أن علماء اللغة عدلوا عن هذا الأصل في الكتابة، ووضعوا مكان هذه النون رمزاً مختصراً، يغني عنها، ويدل على ما تدل عليه، وذلك منعاً للخلط بين هذه النون، وبقية النونات الأخرى الزائدة والأصلية التي تقع في أواخر الكلمات، وهذا الرمز هو الضمة الثانية، والفتحة الثانية، والكسرة الثانية، وأطلقوا عليه التنوين، أو الترنيمة، أو النون السالفة، نسبة إلى الأصل (1)، ولكن ما المراد بالتنوين في اللغة والاصطلاح؟، وما هي حقيقته؟، وما علاقته بالدلالة؟، هذا ما أريد التوصل إليه في هذا البحث :

التنوين لغة مصدر من الفعل الرباعي (نَوَّنَ)، بزَّته (فَعَّلَ)، بتضعيف العين، ويعني به أن تدخل على آخر الكلمة نوناً ساكنة عند النطق بها، يقال: نَوَّنْتَ الكلمة تنويناً، إذا أدخلت عليها نوناً لفظاً لا خطأً، ثم غلَّبَ هذا المصطلح حتى صار اسماً لتلك النون التي تلحق آخر الكلمة في غير الوقف، أو التوكيد . فالتنوين هو إحداث صوت النون الساكنة الزائدة في آخر الاسم وقد وُصِفَ بالزيادة، لأنه ليس من بنية الكلمة التي اتصل بها، بدليل حذفه في بعض المواضع أو الحالات، كالوقف، أو دخول أل على الاسم المنون

أو نحو ذلك على ما سنعرف⁽²⁾، فالتتوين نون صحيحة ساكنة، وقد خصها النحاة بهذه اللقب، وسموها تتويماً ليعرفوا بينها، وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في آخر المثني والجمع⁽³⁾.

ويُعدُّ التتوين حرفاً مبنياً من حروف المعاني، جيء به لمعنى، على ما سنعرف، بخلاف ما يظنه بعض اللغويين من أنه ليس حرفاً من تلك الحروف، ووجهه هؤلاء أن التتوين لا توجد له صورة في الخط أو الكتابة⁽⁴⁾.

ويذهب السيوطي إلي أن التتوين إنما سُمِّي بذلك، لأنه حادّ بفعل المتكلم، والتفعل من أبنية الأحداث، وهو زيادة على الكلمة، كما أن النفل زيادة على الفرض⁽⁵⁾.

وإذا أُطلق هذا المصطلح، من دون قيد، فإنه يراد به تتوين الصرف، أي: الغنة الخيشومية التي مخرجها الأنف، أما إذا قُيد بلفظ بعده، فإنه يراد به غيره من التتوينات، مثل قولهم: تتوين التمكين، أو تتوين التعويض، أو تتوين المقابلة، أو نحو ذلك⁽⁶⁾.

والتتوين شيءٌ عارضٌ على الكلمة، وليس مثبتاً فيها، وللتمييز بينه وبين غيره من النونات الأصلية أو الجارية مجرى الأصلية الواقعة في آخر الكلمة، لم تثبت له صورته في الخط، لأنه تابع للحركات الإعرابية، وتتغير صورته بتغير تلك الحركات على الكلمة، ولهذه يقال: تتوين بالضم، لأن ما قبله

مضموم، وتتوين بالكسر، لأن ما قبله مكسور، وتتوين بالفتح لأن ما قبله مفتوح يقول ابن يعيش :

((التتوين ليس مثبتاً في الكلمة، إنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء ، جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل ، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط))⁽⁷⁾.

وقد تباينت آراء النحاة حول العلة في دخول ظاهرة التتوين في الكلام⁽⁸⁾، فهذا شيخ النحاة سيبويه يرى أنه دخل الكلام طلباً للخفة، ومن عادة العرب في كلامهم، أنهم ينتقلون من الثقيل إلي الخفيف، بينما ذهب بعض النحاة إلي القول بأن التتوين إنما جيء به في الكلام للتمييز بين الاسم والفعل، فالفعل لا يدخله التتوين مطلقاً، بينما الاسم قد يلحقه التتوين، ويدل عليه، قال ابن مالك في ألفيته:

بالجر و التتوين و النداء و أل .: و مسند للاسم تميز حصل (9) .
وقد ذهب آخرون من النحاة إلي القول بأن التتوين إنما دخل الكلام فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء، فالاسم المصروف على رأى هؤلاء ما دخله التتوين، والاسم غير المصروف ما لم يدخله الجر و التتوين (10) .

ومن الخصائص التي يتميز بها التتوين أنه يقع دائماً في آخر الكلمة، ولا يقع في أولها، بسبب سكونه، إذ لا يبدأ بالساكن، ولا يوقف علي متحرك في اللغة العربية، فلو وقع التتوين في أول الكلمة، لوجب أن يكون متحركاً، مثل بعض حروف المعاني المتحركة، كواو العطف، وفاته، وهمزة الاستفهام، نحو ذلك، مما قد يبدأ به في الكلام، ولما كان التتوين ساكناً، جيء به في آخر الكلمة، فإذا لقيه ساكن بعده حركه بالكسر، ولما التقاء الساكنين، لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر، كقولك: هذا زيدن العاقل، ورأيت زيدن العاقل، ومررت بزيدن العاقل (11) .

وقد يحرك التتوين بالضم بدلا من الكسر، إذا وليه ساكن بعده، كما جاء في قراءة قوله تعالى :- ﴿وعذابن اركضن﴾ (12) حيث قرئت بالضم والكسر، فمن كسر، فقد راعى الأصل، ومن ضم، فقد اتبع الضم الكراهية الخروج من كسر إلي ضم، وكقراءة قوله تعالى : ﴿وعيونن اذخلوها﴾ (13) .
قرئت أيضاً بالضم و الكسر (14) .

وقد يحذف التتوين جوازاً، إذا جاء بعده ساكن طلباً للخفة، كما يحذف حرف المد واللين إذا وليه ساكن، وفي هذا يقول شارح المفصل: ((ربما حذفوه لانتقاء الساكنين، تشبيها له بحروف المد واللين ، وقد كثر ذلك عندهم ، حتى يكاد يكون قياساً ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾ (15) والمعني: سابق منون، فحذف التتوين للساكن بعده ، كما يحذف حرف المد من نحو : يغز الجيش ، و يرم الغرض)) (16) .

وهناك حالات بحذف فيها التتوين و جوباً ، ومن بين هذه الحالات: (17)

- 1- دخول (أل) التعريف في صدر الاسم المنون، إذ لا يجتمع التتوين مع (أل) التعريف في الكلمة الواحدة ، كقولك: جاء الرجل، من دون تتوين، فإذا حذفت (أل)

التعريف , نونت , كما في قولك : جاء رجلٌ , ورأيت رجلاً , ومررت برجلٍ ,
فالتعريف بأل يلغي التتوين في الاسم المصروف .

2- إذا وقع الاسم المنون مضافاً إلي اسم معرفة , كقولك : فاز طالبُ العلم , فقد
امتنع الاسم المصروف (طالب) من التتوين في المثال السابق لمجيئه
مضافاً, والأصل: فاز طالبُ, بالتتوين, والعلة في منع الاسم من التتوين هنا أن المضاف
والمضاف إليه كالكلمة الواحدة , ولذلك لا يجوز الفصل بين جزأي الكلمة بفاصل أجنبي.

3- إذا كان الاسم المنون شبيهاً بالمضاف , كقولك : لا مال لمحمود, بشرط أن يكون
الجار والمجرور نعتاً لهذا الاسم, مثل لفظ (مال), وخبر لا النافية للجنس في هذه الحال
يكون محذوفاً, و تقدير الإضافة في المثال السابق , هكذا: لا مال محمود موجود , فإن كان
الجار والمجرور هما الخبر, فليس هناك تتوين محذوف, إذ لا إضافة في هذه الحال, بل
يلزم حينئذ بناء هذا الاسم على الفتح (18).

4- إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف, وقد اختلف النحاة حول مفهوم الصرف, فذهب
بعضهم إلي أن الصرف هو التتوين, وذهب بعضهم إلي القول بأن الصرف هو الجر و
التتوين معاً , و اختلف في اشتقاق المنصرف, فقيل من الصريف, وهو الصوت, لأن في
آخر الاسم المنصرف تتوين, وهو الصوت, وقيل: إن الصرف مشتق من الانصراف وهو
الرجوع, فكأنه انصرف عن شبه الفعل , لأن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً و
إنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل, أو بالحرف, فما يشبه الفعل من الأسماء يكون
ممنوعاً من الصرف, إذ أن الأفعال لا يدخلها التتوين مطلقاً, وما يشبه الحرف من
الأسماء يكون مبنياً, لأن الأصل في الحروف البناء, وعلي هذا فإنه يمتنع التتوين من
بعض الأسماء, إذا كانت هذه الأسماء جارية مجرى الفعل , وأن المعتبر من شبه الفعل
في منع الاسم من الصرف, هو ما كان في الاسم علتان : إحداهما ترجع إلي اللفظ
, و الأخرى ترجع إلي المعنى , أو علة واحدة تقوم مقام العلتين , مثل لفظ (أحمد), فهو
ممنوع من الصرف , لتوفر العلتين : إحداهما ترجع إلي اللفظ , وهي وزن الفعل,
والأخرى ترجع إلي المعنى وهو التعريف أو العلمية , فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل
الفعل, فلم يدخله التتوين , و كان في موضع الجر مفتوحاً (19) .

و العلل التي تمنع الاسم من الصرف تسع ,يجمعها قول ابن مالك :
عدل ووصف و تأنيث و معرفة .: و عجمة ثم جمع ثم تركيب .
و النون زائدة من قبلها ألف .: و وزن فعل ,وهذا القول تقريب.(20)

5- كما يلغى التنوين وجوباً عند الوقف على الكلمة المنوَّنة ,و المراد بالوقف هنا قطع الصوت عند النطق بأخر الكلمة ,كقولك :هذا أمرٌ عجيبٌ ,أو فكرتُ في أمرٍ عجيبٍ , إذ يوقف على الباء بالسكون ,لانقطاع الصوت بعدها ,فإن كانت الكلمة المنوَّنة منصوبة فإنَّ التنوين في هذه الحال ينقلب ألفاً على اللغة المشهورة,وذلك لخفة الفتحة,و مجانسة الألف لها, كقولك :شاهدت زيدا مسافرا ,أي : بإبدال التنوين ألفاً في (مسافرا) .(21)

ما لم يكن الاسم المنوَّن منتهياً بباءٍ مربوطةٍ ,فإن كان كذلك, ففي هذه الحال يتم الوقوف على الهاء رفعاً و نصباً وجرأً كقولك : هذه سيارةٌ : هذه سياره , و اشتريت كراسيةً : اشتريت كراسه , ومرتت بمدرسةٍ , تقول : مرتت بمدرسه , أي بقلب التاء المربوطة هاءٍ .ولكن ما الذي جعل اللغويين عند الوقف على الاسم المنوَّن ,يبدلون من تنوينه ألفاً في حالة النصب, كما في المثال السابق, ولم يبدلوا منه واواً في حالة الرفع, ولا ياءً في حالة الجر, نحو قولك : هذا رجلٌ , ومرتت برجلٍ ؟

تأتي الإجابة عن هذا السؤال من جانبين :الأول : إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حالة النصب بسبب خفة الفتحة ,بخلاف الرفع و الجر ,فإنَّ الضمة و الكسرة ثقيلتان ,والآخر ؛ أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً, في حالة الرفع ,لكان ذلك يؤدي إلي مجيء الاسم المتمكن في آخره واو ,قبلها ضمةً , وهذا يخالف كلام العرب , إذ ليس في كلامهم اسم متمكن ,في آخره واو قبلها ضمةً , ولو أبدلوا من التنوين ياءً, في حالة الجر , لكان ذلك يؤدي إلي أن تلتبس هذه الياء المنقلبة بياء المنكلم ,لذلك لم يبدلوا منه ياءً, في مثل قولك : (كتابٌ : كتابو - كتابي) .

غير أن بعضاً من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً ,و في حالة الجر ياءً و منهم من لا يبدل, في حالة النصب ألفاً عند الوقف , كما لا يبدل في حالة الرفع واواً , ولا في حالة الجر ياءً, وهي لغة قليلة الاستعمال (22).

وقد جعل النحاة التتوين علامة علي الصرف، دون غيره من الحروف التي تزداد في آخر الكلمة ، مثل حروف المد و اللين (الألف والواو والياء) ، لأنّ هذه الحروف يلزمها الاعتلال والانتقال من صورة إلى أخرى غالباً ، فلو جعلوا الواو علامة علي الاسم المصروف ، لانقلبت هذه الواو ياء ، بسبب تطرفها ، وانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف لما يتورهما من الاعتلال ، لهذا كان التتوين أولى من حروف المد في الدلالة علي الصرف ، لعدم تعرضه للاعتلال ، ولأنه خفيف ، يضارع حروف العلة (23) والتتوين لم يأت في اللغة العربية عبثاً ، أو هدرأ ، بل لفائدة ، يرمي إليها الكلام غالباً، وقد مرّ بنا أنّ التتوين يُعدُّ حرفاً زائداً من حروف المعاني، تلك الحروف التي تفيد معنى في غيرها ، وليس في نفسها، والمتمعن في دقائق هذه اللغة يجد أنّ أية زيادة علي مبني الكلمة ، يؤدّي بالضرورة إلي زيادة في المعنى ، ومن هنا تتنوع دلالات التتوين ، باعتباره حرفاً من حروف المعاني ، وزائداً علي مبني الكلمة التي ألحق بها، ومن أهم الدلالات التي يفيدها التتوين :

1- الدلالة علي خفة الاسم ،بكونه معرباً منصرفاً ، وعلي تمكّنه في باب الاسمية ، لكونه لم يشبه الحرف ، فبيني ولم يشبه الفعل ، فيمنع من الصرف، إذ أنّ الفعل لا ينون ، لنقله ، بخلاف الاسم الذي قد يلحقه التتوين لخفته (24)، ولهذا يطلق علي هذا النوع من التتوين بتتوين التمكين ، يقول ابن يعيش : ((أي أنه باقٍ علي مكانه من الاسمية ، ولم يخرج إلي ما يشبه الحرف ، فيكون مبنياً نحو الذي والتي ، ولا إلي ما يشبه الفعل ، فيمتنع من الصرف ، نحو أحمد و إبراهيم)) (25) .

2- الدلالة علي التنكير، وعدم التحديد : ويلحق هذا التتوين غالباً أسماء العلم المختومة بلفظ (ويه)، مثل سيويه ، و قرعوية، و خالويه ، فإذا كنت تتحدث عن شخص معيّن واضح في الذهن ، و معهود بينك ، وبين مخاطبك فإنك في هذه الحال لا تلحقه التتوين لأنه اسم مبني، كقولك :سيويه شيخ النحاة ،من دون تتوين (سيويه) ، إذ إنه معروف عند المتكلم و المخاطب في هذه الحال ، أما إذا كنت تتحدث عن شخص غير معيّن، يسمى بهذا الاسم، و ليس معهوداً بينك و بين مخاطبك، فإنك تلحقه التتوين منكراً إيّاه ، كقولك :مررت سيويه ، فالتتوين هنا يدل علي التنكير للاسم الملحق به .

كما يلحق هذا التنوين أيضا بعض أسماء الأفعال، للدلالة على التوسع في المعنى، وعدم التحديد، فعندما نقول لشخص (صه)، بتسكين الهاء، ومن دون تنوين، وهو اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، أي: أنك تعني أن يسكت المتكلم أو المخاطب عن الكلام المعين أو الخاص الذي يتحدث فيه، وله أن يتحدث في غيره من الكلام ما يشاء .
أما إذا قلت له: (صه)، بتنوين الهاء، فإنك تعني أن يسكت المتكلم عن الكلام مطلقاً، وألا يتحدث في أي شيء .

وكقولك لمخاطبك (إيه)، بكسر الهاء، ومن دون تنوين، وهو اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى (زدني)، أي: زدني من هذا الكلام، واستمر فيه، فإذا قلت له (إيه) بالتنوين، فإنك تعني أن يزيد المتكلم من أي كلام، ويسترسل في أي حديث من غير تحديد كلام معين بذاته .

وعلى هذا فالتنوين علم التنكير و تركه علم التعريف، فإذا أردت التنكير نوّنت، وإذا أردت التعريف لم تنون، يقول شارح المفصل: ((فإذا قلت: صه منوئاً، فكأنك قلت: سكوتاً، وإذا قلت صهً بغير التنوين، فكأنك قلت: السكوت، وإذا قلت: مهً بالتنوين، فمعناه كفاً، وإذا قلت: مهً فكأنك قلت: الكف - - -)) (26) .

3- الدلالة على التعويض: فمن الدواعي ما يقتضي حذف حرف من الكلمة، أو حذف الكلمة بكاملها، أو أكثر، فيحل التنوين محل الشيء المحذوف، ويكون عوضاً عنه اختصاراً، فقد يحذف حرف الياء من الاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر ويحل التنوين محله، كالتنوين الوارد في قولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فالتنوين هنا إنما هو تعويض عن حرف الياء المحذوف، فوزن قاضٍ: (فاع)، يحذف لام الكلمة، ولكن لماذا يأتي التنوين في الاسم المنقوص بالكسرة في الرفع والجر، كما في المثال السابق، بينما يأتي بالفتحة في حالة النصب، كقولك: قابلت قاضياً؟، وللإجابة عن هذا السؤال أقول: سُمِّي الاسم المنقوص بهذا الاسم لنقص الرفع والجر عنه، فلا تظهر عليه الضمة أو الكسرة لثقلهما على الياء، في حالتي الرفع والجر، لهذا تحذف الياء في حالة التنوين، ويعوض عنها بالتنوين، فالأصل في قولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، هو: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضي، إلا أنهم استقلوا الضمة والكسرة على الياء المكسور ما

قبلها، فحذفوهما (أي: الضمة و الكسرة)، وبقيت الياء ساكنة، و التتوين ساكن بطبيعته، فالنتقي الساكنان، الأمر الذي يستدعي حذف أحدهما، وكان حذف الياء أولي من حذف التتوين لسببين الأول : أنَّ الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التتوين، فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل علي حذفه، فلما وجب حذف أحدهما، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولي، و السبب الآخر : هو أنَّ التتوين دخل المعنى، وهو الصرف، وأما الياء، فليس كذلك، فلما وجب حذف أحدهما، كان حذف ما لم يدخل لمعني، أولي من حذف ما دخل لمعني، لذلك حذفت الياء، ثم أبدلت من التتوين كسرة لمناسبة الكسرة الواقعة على ما قبل الياء المحذوفة .

فإن كان الاسم المنقوص النكرة منصوباً بقيت الياء في هذه الحال ، وأبدل من التتوين ألفاً كسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة، وذلك لخفة الفتحة، على الياء ، و مجانسة الألف لها . و إذا كان الاسم المنقوص معرفاً بالألف واللام امتنع تتوينه في هذه الحال مثل القاضي، والداعي، ونحوهما، وكان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف و لام ، في حذف الضمة والكسرة ، و دخول الفتحة ، أمّا في الوقف ، فإنه يجوز إثبات الياء وحذفها، في حالتي الرفع والجرح، وإثبات الياء أفضل، لأنَّ التتوين لا يجوز أن يثبت مع الألف و اللام (27).

هذا وقد يأتي التتوين عوضاً عن كلمة، وغالباً ما يكون بحذف المضاف إليه، و إبقاء المضاف، مثل لفظي: (كل و بعض)، وما في حكمهما ، كالتتوين الوارد في قولك : كلُّ يجبُ الحرية ، فالتتوين في هذا المثال جاء للدلالة على حذف المضاف إليه، و الأصل: كل إنسان يجب الحرية ، وكما في قوله تعالى: ﴿كلُّ في فلك يسبحون﴾ (28).

و أمّا التتوين الذي يأتي للدلالة على جملة أو أكثر ، فغالباً ما يكون بعد (إنّ) المسبوقة بلفظ (حين) مثل حينئذ، أو (ساعة) مثل: ساعتئذ، أو (عند)، مثل: عندئذ، أو (يوم) ، مثل: يوماً، وما شابه ذلك ، ومن أمثلة هذا النوع ما ورد في قوله تعالى: ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها، و أخرجت الأرض أثقالها، و قال الإنسان مالها يوماً، و تحدث أخبارها﴾ (29)، فقد جاء في شرح المفصل: ﴿تزلزل الأرض زلزالها﴾ وتخرج الأرض أثقالها ، ويقول الإنسان مالها، فحذفت هذه الجمل الثلاث، وناب منابها التتوين، فاجتمع

ساكنان، وهما: الذال والتنوين، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، وأبدلت من التنوين كسرة، لمناسبة كسرة الذال، فجاء التنوين بالكسر⁽³⁰⁾ والله اعلم .

3- تنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين عن مفردة، كالتنوين الوارد في قولك: هؤلاء مسلماتُ ومررت بمسلماتٍ، وسُمِّيَ بالتنوين المقابلة، لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم، فالاسم المفرد المعرب إذا كان نكرة لحقه التنوين، ولكن إذا جمع جمعاً مذكراً سالماً منع من التنوين، تقول: فاز مسلمٌ، وفاز مسلمون، ورأيت مسلماً، ورأيت مسلمين، غير أن المفرد المؤنث إذا جمع بألف وتاء لحقه التنوين، وهذا التنوين يعادل النون في جمع المذكر السالم⁽³¹⁾ .

4- كذلك من المعاني التي يفيدها التنوين الدلالة على الحاضر أو المستقبل، فاسم الفاعل المجرد من أل والإضافة، لا يعمل عمل فعله إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال، ويكون في هذه الحال معتمداً على مسوغ كالابتداء أو الاستفهام، أو النفي، أو نحو ذلك، بحيث يوازن اسم الفاعل العامل في هذه الحال المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، فقولك: أنا دارسُ الدرسِ، يضم (دارسُ)، ومن دون تنوين، فإنك تعني في هذه الحال أنك درستَه في الماضي أما قولك: أنا دارسُ الدرسِ، بتنوين لفظ (دارسُ)، فالتنوين الوارد في المثال السابق أفاد الدلالة على المستقبل، وبالتالي نصب المفعول به، وهو لفظ (الدرسُ)، وعلى هذا فالتنوين قد يدل على الحدث في المستقبل، وعدم التنوين قد يدل على الحدث في الزمن الماضي⁽³²⁾ .

وفي مجالس العلماء، و مناظراتهم في حلقات الدرس، في حضرة الخلفاء، وعلية القوم شواهد تدل على أن التنوين قد بوجه المعنى، ويؤثر فيه، فقد كان بعض العلماء من النحاة و الفقهاء يربطون به بعض المسائل الفقهية، وأحكام التشريع، فقد روي أن الكسائيّ النحوي، سأل أبا يوسف القاضي، وكانا في حضرة الخليفة هارون الرشيد، حين ذم النحو: ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك، بإضافة اسم الفاعل (قاتل) إلي (غلامك)، وقال له الآخر: أنا قاتلُ غلامك، بالتنوين من غير إضافة، فأيهما كنت تأخذ به؟ فقال أبو يوسف: أخذهما جميعاً، فقال له الرشيد، وكان له علم

بالعربية،:أخطأت،فاستحيا أبو يوسف ،وقال:كيف ذلك؟،فقال الرشيد:الذي يؤخذ بقتل الغلام ،هو الذي قال :-

أنا قاتلُ غلامِك،بالإضافة لأنه دلَّ علي فعل ماضٍ،وحدث وقع،وأما الذي قال :أنا قاتلُ غلامِك،بالتنوين ،و النصب ، فلا يؤخذ بما قال ، لأنه مستقبل لم يقع بعد ، قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿ ولا تقولنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾(33) فلو لا أنَّ التنوين يدل على المستقبل في قوله عز وجل (فاعلٌ) ما جاز فيه (غداً) ، و الله أعلم (34) .

وروي أيضاً أنَّ الخليفة الرشيد كتب إلي أبي يوسف:أفتنا حاطك الله في قول القائل :

فإن ترفقي يا هند ، فالرفق أيمن .: وإن تخرقي يا هند فالحرف أشأم .
فأنتِ طلاق،والطلاق عزيمة .: ثلاثاً ، ومن يخرف أعقُ و أظلم.

فإن لفظ (ثلاثاً)في البيت ينشد بالرفع و النصب، فكم تطلق على الحالتين؟ فانا نطلق أبو يوسف إلي الكسائي،يستقيته،فقال الكسائي:مَنْ أنشده بالرفع(أي من غير تنوين ،فقد طلقها بواحدة،و أباتها أنَّ الطلاق البائن لا يكون إلا بثلاث ، ولا شيء عليه،وأما مَنْ أنشده بالنصب ،فقد طلقها،وأباتها،لأنه قال لها:أنت طالق ثلاثاً،فالتنوين في لفظ (ثلاثاً)،يدل على المستقبل ،فهي هنا في حكم الطلاق البائن بينونة كبرى(35)، والله أعلم.

وقد أضاف بعض النحاة أنواعاً من التنوين يتعلق غالباً بعلم الشعر،وهي مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف،منها ما يطلق عليه تنوين الترتم،ويلحق غالباً القوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ،وهو الألف والنون والياء ،و يظهر كثيراً في شعر بني تميم و قيس و الغرض منه على رأي هؤلاء التغني،غير أنَّ ابن هشام ،يذهب إلي القول بأنَّ سيويوه،و غيره من المحققين يرون أنَّ هذا النوع لا يفيد التغني،وإنما جيء به لقطع الترتم،لأن الترتم،وهو التغني،يحصل بأحرف الإطلاق،لقبولها لمد الصوت بها،فإذا أنشدوا،ولم يترنموا،جاءوا بالنون الساكنة،كقولهم:

أقلي اللوم عاذلٌ و العتابين .: وقولي إن أصبت لقد أصابن .

وهناك نوع من التتوين، يتعلق بالشعر أيضاً، يطلق عليه تتوين الغالي، يلحق القوافي المقيدة، وسُمِّيَ غالباً، لتجاوزه حد الوزن المقرر للقافية، كقول الشاعر :

وقاتم الأعماق، خاوي المخزقن . : مشتبه الأعلام لمأع الخققن .

وهناك تتوين آخر، يطلق عليه، تتوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف، كالتتوين الوارد في قول الشاعر :

ويوم دخلتُ الخِذْرَ حِذْرَ عَنِيْزَةٍ . : فقالت :لك الويلات إنك مرجلي

بتتوين كلمة (عنيزة) الممنوعة من الصرف للعلمية و التأتبث للضرورة (36). ويتضح لنا ممَّا سبق أنَّ التتوين يُعدُّ خصيصة من الخصائص التي تميزت بها لغتنا العربية عن بقية اللغات الإنسانية الأخرى، وهو حرف مبني من حروف المعاني، جيء به غالباً لمعنى من المعاني، يرمي إليها المتكلم ولذلك تتعدد دلالاته في الكلام .

المراجع

- 1- انظر : النحو الوافي , لعباس حسن , دار المعارف بمصر , الطبعة الرابعة , ج1,ص38,
و ما بعدها .
- 2- انظر :لسان العرب لابن منظور ,تحقيق عبد الله الكبير , و آخرين ,مطبعة دار المعارف بمصر ,بدون تاريخ الطبعة , و رقمها ,مادة (نون) , و حاشية الصبّان على الأشموني , مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ,بدون رقم الطبعة و تاريخها ,ج1,ص30 .
- 3- انظر :الأشباه والنظائر, لجلال الدين السيوطي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, خ1, ص321
- 4- انظر :المرجع السابق ,ج2,ص139 .
- 5- انظر :المرجع السابق نفسه.
- 6- انظر المرجع السابق نفسه .
- 7- شرح المفصل لابن يعيش, عالم الكتب, بيروت, لبنان ج9, ص29 .
- 8- انظر :أسرار العربية, لابن الأنباري, تحقيق محمد بهجت البيطار, مطبعة الترقى بدمشق, 1957, ف, ص36 .
- 9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ,تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ,مكتبة دار التراث القاهرة , الطبعة العشرون, 1980, ف, ج1, ص16.
- 10- انظر :أسرار العربية لابن الأنباري, ص36.
- 11- انظر :شرح المفصل لابن يعيش, ج9, ص35.
- 12- سورة ص, من الآيتين (41-42).
- 13- سورة الحجر , من الآيتين (45-46).
- 14- انظر :شرح المفصل لابن يعيش, ج9, ص35.
- 15- سورة يس, من الآية (40).

- 16- شرح المفصل، لابن يعيش، ج9، ص.
- 17- انظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج2، ص140، والنحو الوافي لعباس حسن، ج1، ص43 وما بعدها.
- 18- انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، ج1، ص44.
- 19- الفعل أُنقل من الاسم، لأن الفعل بمنزلة المركب يفتقر إلى الاسم الذي قد يكون الفاعل أو المفعول به، وأن الفعل لا يفيد إلا بالاسم بينما الاسم قد يستغنى عن الفعل، و يفيد مع جنسه، بخلاف الفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم إليه، وأن الاسم أكثر استعمالاً من الفعل
- و الشيء، إذا كثر استعماله خفَّ على اللسان، وأنَّ الفعل على رأي البصريين مشتق من المصدر، و المشتق فرع من المشتق منه، لهذا فالفعل فرع على الاسم، و الفرع أُنقل من الأصل، انظر: الأشباه و النظائر، ج1، ص322، ما بعدها.
- 20- انظر : حاشية الصيَّان، ج3، ص228، و ما بعدها .
- 21- انظر : النحو الوافي ، لعباس حسن ، ج1 ، ص44.
- 22- انظر : أسرار العربية لابن الأنباري، ص413.
- 23- انظر : المرجع السابق ، ص35.
- 24- انظر: الأشباه و النظائر ، للسيوطي، ج1، ص 322 وما بعدها .
- 25- شرح المفصل، لابن يعيش ، ج9 ، ص29.
- 26- المرجع السابق نفسه ، وانظر : النحو الوافي ، ج1، ص35 وما بعدها .
- 27- انظر : أسرار العربية ، لابن أنباري ، ص 37 وما بعدها.
- 28- سورة يس ، من الآية (40).
- 29- سورة الزلزلة ، من الآيات (1-2-3-4-).
- 30- شرح المفصل، لابن يعيش، ج9، ص30.
- 31- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، ج2، ص33.
- 32- انظر: فقه اللغة العربية و خصائصها، لأميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين الطبعة الثانية، 1986، ف، ص139.

- 33- سورة الكهف الآيتين (23-24).
- 34- انظر: المعني والإعراب عند النحويين و نظرية العامل للعبد العزيز عبده منشورات الكتاب و التوزيع و الإعلان، طرابلس الجماهيرية، ص24، والمراد بالخرق: سوء الخلف، والعقوق: ضد البر وفعل الخبر، و انظر
- 35- انظر: المرجع السابق، ص25، والأشباه و النظائر للسيوطي، ج3، ص114، وما بعد.
- 36- انظر: مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين، دار الثرات بيروت، ج2، ص342، و شرح التصريح، ج1، ص36، و ما بعدها .